

التهرب الضريبي : دراسة ميدانية في ولاية قسنطينة

سعدان شبايكي

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر -

ملاك قارة

أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية - جامعة قسنطينة -

Résumé

Cet article a pour thème l'étude - a travers un sondage d'opinion des chargés de l'administration fiscale et des assujettis - du fléau de l'évasion fiscale que l'Algérie a connu et connu l'ampleur de sa grandeur et son effet néfaste pour l'économie et pour la perception des recettes budgétaires prévues .

Nous avons essayé de cerner le phénomène de l'évasion fiscale , on montrant ces causes et proposer quelques recommandations pour y faire face .

❶ مقدمة :

تشكل الضرائب و الرسوم حصة هامة و متميزة من الإيرادات العامة للدولة و يتوقف بالتالي تنفيذ البرامج الاقتصادية و الإجتماعية و حتى السياسية على حجم هذه الضرائب و الرسوم من ناحية وإمكانية و فعالية تحصيله من جهة أخرى .

إن تحصيل إيرادات الدولة في الجزائر تكتنفه مشكلات عديدة تبدو أساسا في عدم القدرة على إنجاز هذا التحصيل بنسب عالية ، مما يقود إلى إجراء ترقيعات خلال تنفيذ البرامج كاللجوء إلى إدراج تعديلات قانونية مثل رفع بعض معدلات الضرائب و الرسوم أو اللجوء إلى وسائل أخرى (الإقتراض العام ،) و لقد أدت إلى هذا الإختلال أسباب عدة يأتي في مقدمتها التهرب الضريبي الذي طفا على السطح خصوصا في العشرية الأخيرة و أصبح ظاهرة اقتصادية و سلوكا اجتماعيا يحتاج إلى إحاطة بها وتبيان الدوافع الحقيقية التي ساعدت على تناميها ثم هل الإجراءات المتخذة كافية بالتقليل من حدتها ؟ .

و قمنا لهذا الغرض بدراسة ميدانية شملت عينة من المكلفين و كذلك عينة من المسؤولين على قطاع الضرائب في ولاية قسنطينة .

② التهرب الضريبي :

لقد أعطيت تعاريف كثيرة للتهرب الضريبي منها أنه :

1 - إعتداء غير مباشر على القوانين المنظمة للضريبة باستعمال وسائل معينة تمكن المكلف من عدم دفع جزء أو كل الضريبة (1).

2- عدم تصريح الممول بجزء من ثروته أو دخله ، و يكون ذلك إما بغير قصد كالنسيان أو بقصد كتخفيض في القيمة المصرح بها ، و في هذه الحالة يعتبر الأمر مخالفة إدارية (2).

3- محاولة الشخص عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا بإتباع طرق و أساليب مخالفة للقانون (3).

و يبدو هكذا أنه مهما تعددت التعريف بخصوص ماهية التهرب الضريبي فإنها تتفق كلها على أن الظاهرة تعني " الإعتداء على القواعد المنظمة للضريبة و ذلك باستعمال وسائل الغش و التدليس " .

إن التهرب الضريبي يختلط كذلك بمفاهيم أخرى مثل (4):

أ - التملص الضريبي La soustraction de l'impôt

و يعني تمكن المكلف من عدم دفع الضريبة قانونا و ذلك بطريقة قانونية أو غير قانونية .

ب - تجنب الضريبة L'évitement de l'impôt

و يعني تمكن المكلف من عدم دفع الضريبة دون ارتكاب أية مخالفة لنصوص التشريع الضريبي ، و ذلك بالإستفادة من التهرب المنظم من طرف القانون كاستفادة السجناء أو استفادة بعض القطاعات الإقتصادية من أجل تشجيعها للإستثمار في أنشطة أو مناطق معينة . كما يبدو التجنب كذلك في التهرب عن طريق الإستفادة من ثغرات القانون مثل التهرب من تصاعدية الضرائب على الدخل حتى حد معين و ذلك بتجزئة المؤسسة إلى مؤسسات صغيرة مستقلة مثلا .

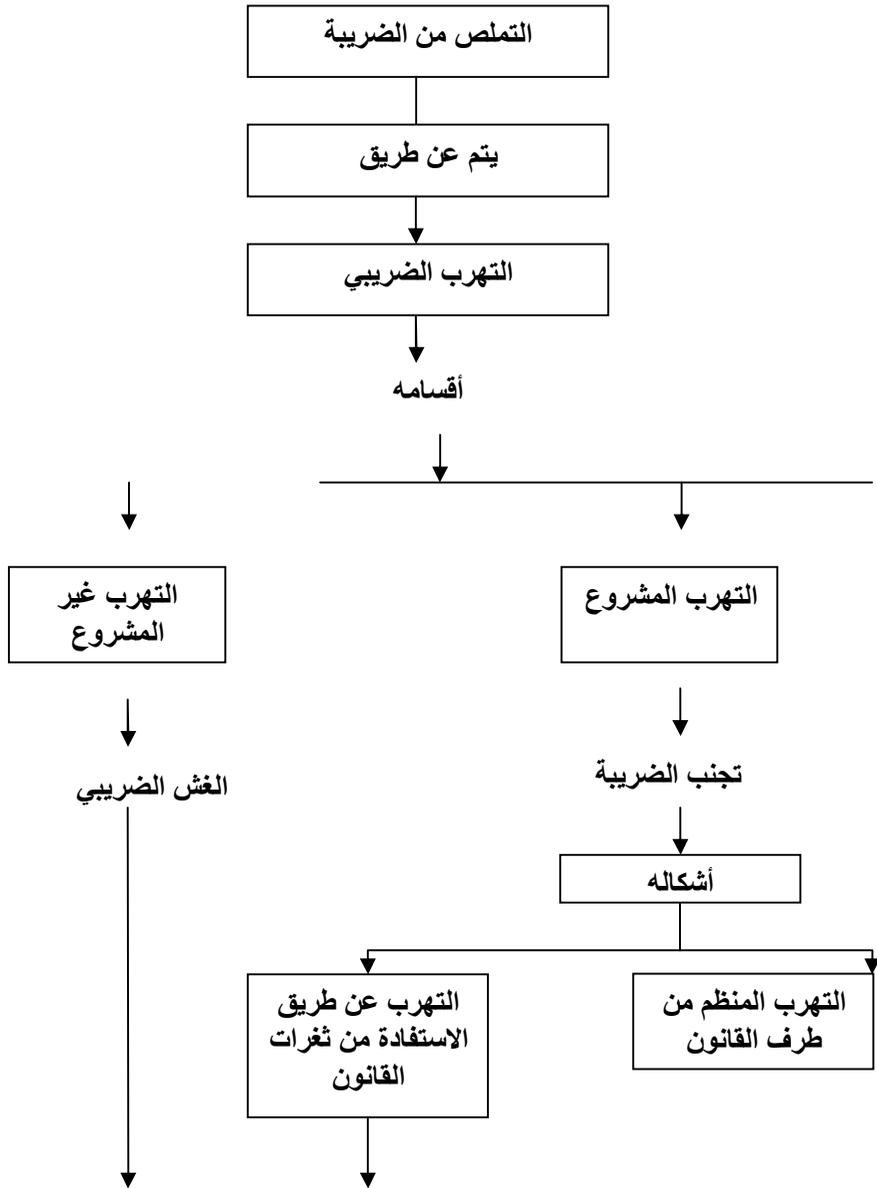
ج - الغش الضريبي La fraude fiscale

و يعني الغش الضريبي التهرب من دفع الضريبة عن طريق الإعتداء المباشر على القواعد القانونية المتعلقة بكيفية تحصيل الضريبة ، كما يعني التصريح الإرادي غير الصحيح حول الأنشطة و الدخل موضوع الخضوع للضريبة .

إننا نرى أن المصطلحات سابقة الذكر تصب كلها في خانة واحدة هي خانة التهرب الضريبي ، غير أنه يمكن القول بأن التملص الضريبي يتم عن طريق التهرب الضريبي الذي ينقسم إلى :

- تهرب مشروع يتمثل في تجنب الضريبة بالتهرب المنظم من طرف القانون أو التهرب بالإستفادة من ثغرات القانون .
- تهرب غير مشروع عن طريق الغش الضريبي .

وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:



يترتب على ذلك اتخاذ
إجراءات إدارية تقوم بها
المصالح الإدارية +
إجراءات قضائية على شكل
عقوبات

يترتب على ذلك اتخاذ إجراءات
إدارية تقوم بها المصالح الضريبية

③ هدف و مجتمع الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى محاولة تحديد أسباب ظاهرة التهرب الضريبي ، و ذلك من خلال دراسة إحصائية و سبر لأراء عينتين :

الأولى تمثل الجهاز الضريبي و تتكون من 21 فردا يمثلون الـ 21 " مفتشية الضرائب " المتواجدة في ولاية قسنطينة .

و تمثل العينة الثانية المكلفين و يبلغ تعدادها 11062 فردا موزعين على النحو التالي :

الفئة	العدد	النسبة (%)
التجار	9735	88
المؤسسات	486	4,4
القضاء	413	3,7
الصحة	428	3,9
المجموع	11062	100

③ ① - تقديم العينة الأولى :

لقد تكونت العينة الأولى من 21 فردا من الإدارة الضريبية يتولون الوظائف التالية :

الفئة	العدد	النسبة (%)
مفتش ضرائب	13	62
عون معاينة	1	4,8
محاسب	2	9,5
رئيس مصلحة الضرائب	3	14,2
مراقب	2	9,5
المجموع	21	100

و الذين وجدنا أن مستواهم الدراسي ينحصر بين جامعي (67 %) و ثانوي (23%) ، كما أنهم تولوا الوظائف و نصبوا فيها بالكيفيات التالية :

كيفية التوظيف	العدد	نسبة (%)
المستوى الدراسي	13	62
مسابقة توظيف	8	38
المجموع	21	100

كما أن (17%) من أفراد العينة تلقى تكوينا خارجيا في المدرسة العليا للضرائب و المعهد الوطني للمالية ، بينما تلقى (83 %) منهم تكوينا داخل المؤسسة التي يعمل فيها .

و بخصوص ظروف عمل أفراد العينة الأولى ، فقد صرح (57 %) منهم بأن هناك عراقيل تعيقهم عن أداء مهامهم تتمثل في :

- نقص الوسائل المادية (33,5 %) .
- نقص في الإمكانيات البشرية (58,5 %) .
- إصدار أوامر تعيق عن أداء المهام (8 %) .

في حين يرى (43%) منهم بأنه ليس هناك ما يعيقهم عن أداء مهامهم .

و من جهة أخرى فقد صرح (72 %) من أفراد العينة الأولى بأن الراتب الذي يتقاضونه لا يتلاءم مع الجهد المبذول ، بينما يرى باقي أفراد العينة (23%) العكس ، كما أن (77 %) منهم صرح بأنه كان دوما عرضة للإرشاء و قد كان ردهم الرفض و التبليغ (25%) أو الرفض و السكوت (75 %) ، و صرح (81 %) من أفراد العينة بأنهم شاهدوا زملاءهم يقبلون و يقبضون الرشوة .

و نشير في الختام إلى أن (85 %) يرون بأن فرقهم المختلطة (مصالح ضريبية ، جمارك ، شرطة ، غرف تجارية ،) قد سجلت نتائج إيجابية في تدخلاتها .

② ③ - أسباب التهرب الضريبي في نظر الإدارة :

لقد حاولنا تلمس رأي الموظفين في الإدارة الضريبية (أفراد العينة الأولى) في أسباب التهرب الضريبي من خلال طرح السؤالين التاليين :

1- هل التشريعات الضريبية الجزائرية واضحة ؟

لقد أجاب نسبة (57 %) من أفراد العينة بعدم وضوح التشريعات الضريبية تماما ، كما أجابت نسبة (67 %) بأن هناك علاقة بين عدم الوضوح في التشريعات الضريبية و بين تهرب المكلفين من دفع الضريبة و أن نوع التهرب الغالب في ولاية قسنطينة يتوزع على النحو التالي :

نوع التهرب	النسبة (%)
تهرب مشروع (قانوني)	33
تهرب غير مشروع (غش ضريبي)	67

2 - ما هي أسباب التهرب الضريبي ؟

ترجع نفس النسبة من أفراد العينة أسباب التهرب الضريبي المشروع إلى:

نوع السبب	النسبة (%)
وجود ثغرات كبيرة في القانون الضريبي	43
وجود قوانين نص عليها النظام الضريبي لكنها لا تطبق إلى حد الآن	29
حالات أخرى (تغيير عناوين ، كراء سجلات تجارية ، تزوير وثائق ، تواطؤ إدارة ، ...)	28
المجموع	100

و أمام هذه الأسباب فإن (72%) من أفراد العينة الأولى يرون أن الغرامات و العقوبات المنصوص عليها في القوانين الضريبية و المعروفة في الواقع ليست كافية للتقليل من ظاهرة الغش الضريبي على اعتبار أن :

- المسألة لا تكمن في الغرامات و العقوبات بل تتعداها إلى كون التهرب الضريبي هو رد فعل بسلوكولوجي مصدره الإحساس بالأنانية و قلة الوعي .

- هناك غياب صرامة في تنفيذ الأحكام .

- هناك محاباة واضحة شكلا و ممارسة تفقد جمهور المكلفين كل رغبة في الإمتثال للقوانين .

- غياب الإحساس بالدور الإجتماعي للفرد تجاه الجماعة و المجموعة الوطنية و دور الضرائب في تحقيق الأهداف و البرامج الوطنية و بعبارة أخرى غياب روح المواطنة .

4 تقديم العينة الثانية :

تتكون العينة الأولى من 11062 فردا يتوزعون على عدة مهن كما بينا سابقا ، منهم (71%) متزوجون و الباقي عزاب ، كما أن مستواهم الدراسي يتراوح بين جامعي (31%) و ثانوي (38%) وتكميلي (17%) ثم ابتدائي (14%) . و يمارس (88%) من أفراد العينة التجارة و (8%) المهن الحرة

بينما تمثل نسبة (8%) منهم المؤسسات. و تتوزع أرقام الأعمال المحققة من طرف أفراد العينة على النحو التالي :

النسبة (%)	شريحة رقم الأعمال
63%	أقل من 800000,00 دج
30%	800000,00 دج – 1500000,00 دج
7%	أكبر من 1500000,00 دج
100%	

④ ① - ما هي أسباب التهرب الضريبي في نظر أفراد العينة الثانية ؟

نشير في البداية إلى أن (49%) من أفراد العينة يقولون بأنهم ليسوا على دراية تامة بالتشريعات الضريبية في حين يقول الباقيون بأنهم على علم عام بذلك . كما أن (67%) من أفراد العينة يرون أن التشريعات الضريبية غير واضحة و تحتاج إلى توضيح و إجمال في وثائق قليلة و بسيطة ، و يرى (75%) من أفراد العينة بأنهم غير راضين على حجم الضرائب المطلوب منهم دفعها و على معدلاتها كذلك و من ثم فإن :

- المعدلات الضريبية لا تراعي موسمية النشاطات.

- القوانين لا تراعي أحوال المكلف ، فالضريبة هي نفسها سواء حقق التاجر أرباحا أم لم يحقق .

و أمام هذه المعطيات فإن (66%) من أفراد العينة الثانية يعترفون بأنهم استعملوا و يستعملون كل الطرق التي تساعد على عدم دفع الضريبة و التي تتوزع على النحو التالي :

الطريقة	طرق قانونية	طرق غير قانونية	الطريقتان معا
النسبة	37%	52%	11%

و تتمثل الطرق القانونية في :

- الإستفادة من النقص أو التغييرات الموجودة في النصوص القانونية (53%) .
 - الهروب أو العزوف عن الأنشطة التي تفرض عليها ضرائب عالية (39%) .
 - وسائل أخرى مثل تقديم الشكاوى و الإستفادة من ممارسة الأنشطة التي تعفى من الضرائب لمدة ثلاث سنوات (8%) .
- في حين تتمثل الطرق غير القانونية في :
- عدم التصريح بالدخل الحقيقي (43%) .
 - تقديم رشوة لموظفي الإدارة الضريبية (8%) .
 - الإستجابة لطلب رشوة من طرف موظفي الإدارة الضريبية (32%) .
 - طرق أخرى مثل (علاقات عائلية ، واسطة ، تزوير الوثائق ،) (18%) .
- إن أفراد العينة الثانية يغلب لديهم الإقتناع بعدم وجود عدالة ضريبية و من ثم فإن (66%) منهم يحس بعدم الرضا و بعدم القيام بالواجب حين دفع الضريبة للأسباب التالية :
- عدم الإقتناع بالضريبة أصلا .
 - عدم الإحساس بمقابل الضريبة .
 - عدم وجود دخل آخر .

- تتنقل الكاهل على غرار باقي مكونات تكلفة الحياة الأخرى..

بينما يرى (34%) من أفراد العينة الثانية بأن الضريبة واجب وطني وحق تجاه الدولة ، و لا مجال لتفاديها للأسباب التالية :

-التعود عليها في حياتنا .

- وعي بأهميتها و دورها في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية .

- عدم الرغبة في تشويه السمعة و المتابعة القانونية .

و نشير في الأخير إلى أن الذين يتهربون من الضريبة يمثلون خاصة الأشخاص الذين ليس لديهم مستوى تعليمي جامعي بالإضافة إلى نسبة (10%) من الجامعيين ، و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي و الوعي الضريبي.

5 نتائج و توصيات :

إن الدراسة الميدانية التي قمنا بها حول البحث في أسباب التهرب الضريبي في ولاية قسنطينة أثبتت أن هناك إقرارا واضحا بوجود و تنامي ظاهرة التهرب الضريبي لدى الإدارة الضريبية و لدى المكلفين كذلك و تكاد هذه الظاهرة تخرج من دائرة الإستثناء لتدخل في إطار القاعدة، كما أن كل الإجراءات الردعية العديدة المتخذة لم تنقص منها كثيرا. و قد توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية :

- إن المشكلة الأساس في النظام الضريبي الجزائري تكمن في أن قوانينه لا تتماشى مع الواقع في بعض الأحيان .

- توجد صعوبة في تحديد الوعاء الضريبي الشيء الذي لا يزال يبقي حيزا و مجالا للتلاعبات .

- افتقار الطرق المتبعة في التحصيل إلى الحداثة .

- انتشار ظاهرة التعامل بدون فاتورة صعبت محاصرة التلاعب و التهرب الضريبي .
- نقص الرقابة الجبائية و اقتصارها على المواسم و المناسبات أدى إلى توسع ظاهرة التهرب الضريبي .
- إننا نعتقد أنه لمواجهة ظاهرة التهرب الضريبي لا بد من القيام بما يلي:
- إجمال القوانين المتعددة و المبعثرة هنا و هناك في وثيقة واحدة و تبسيطها بما يلزم من الشروحات الضرورية.
- تعميم و تسهيل تداول المعلومات المتعلقة بالتشريعات الضريبية .
- إلغاء كل التضارب و التعارض و الغموض الذي يكتنف العيد من النصوص .
- تقديم تحفيظات و تشجيعات للمكلفين الذين يلتزمون بالدفع في المواعيد و بالتصاريح الحقيقية .
- تنويع أشكال التسديد لكسر الروتين الذي ينعكس سلبا على المكلف.
- تنظيم و تقنين تكريس استعمال الشيكات بما فيها الشيك البريدي .
- إجراء سبر دوري للأراء لجس النبض حول الظاهرة و دراسة و تحليل آراء الإدارة و المكلفين حول الموضوع لتبني استراتيجية لمكافحة الإنحرافات .
- إدراج ظاهرة التهرب ضمن إطارها الصحيح و هو الفساد بشكل عام (6) ، و تشجيع الجمعيات و الدراسات التي تبحث في سبل وضع حد لتوسعها .
- تفعيل دور المرصد الوطني لمكافحة الرشوة بإمداده بصلاحيات و إمكانيات كبيرة ليكون مركز تجميع و توفير كل المعلومات الضرورية حول هذه الظاهرة.

⑥ الهوامش :

1-Jean Schmidt - L'impôt - 2° édition - Dalloz / Paris 1995 - P .77

2- رياض الشيخ و عمرو محي الدين - المالية العامة - الدار الجامعية للطباعة / بيروت 1998
- ص. 101.

3- نفس المرجع - ص. 101

4- حسين مصطفى حسين - المالية العامة - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1992 -
ص. 56.

5- عزام فؤاد - الغش الضريبي : آفة القرن العشرين - الأهرام الإقتصادي - عدد 2001/2056
- ص. 23 .

6- أنظر في هذا الصدد الأعمال التي أنجزها مخبر المغرب الكبير : الإقتصاد
و المجتمع في إطار فرقة بحث حول " الفساد الإداري " تحت إدارة الأستاذ شرابي عبد العزيز
- جامعة منتوري - 2000 .